



المقدمة

يعرض هذا التقرير نتائج الرقابة على الحكم المحلي والتي أجريت في حرب السيوف الحديدية خلال السنوات 2024-2025. في المراحل النهائية لإعداد هذا التقرير، انطلقت عملية "الأسد الصاعد" ضد التهديد النووي الإيراني وتهديد الصواريخ والبنى التحتية العسكرية الإيرانية والعناصر الإرهابية التي تهدد سلامة وأمن دولة إسرائيل. تنطبق توصيات مكتب مرافب الدولة الواردة في هذا التقرير أيضًا على عملية الأسد الصاعد.

تُعرف السلطة المحلية بأنها "الحجر الأساسي لمعالجة الجبهة الداخلية" في حالات الطوارئ، باعتبارها الجهة الحكومية التي تتواجد على اتصال مباشر مع الفئات السكانية الساكنة في نطاق صلاحيتها، وتعمل على تلبية احتياجاتهم المختلفة، سواء من خلال أقسامها أو بالتعاون مع الوزارات الحكومية والهيئات الأخرى.

تقدم السلطة المحلية لسكانها خدمات، سواء خلال الأوقات الروتينية أو أوقات الطوارئ، بما في ذلك توفير الغذاء والمياه؛ رعاية السكان المحتاجين؛ توفير معلومات للجمهور؛ التوعية والاعلام الرسمي؛ خدمات أساسية في مجال الهندسة والبنى التحتية (مياه، صرف صحي وبناء)؛ إخلاء السكان إلى مراكز الإخلاء؛ استيعاب السكان؛ تشغيل نظام التعليم وفقًا لسياسة الحكومة.

لكي تتمكن السلطة المحلية من توفير كافة الخدمات للمواطنين حتى في ظل القيود والظروف الخاصة، عليها الاستعداد مسبقًا في مجموعة متنوعة من المجالات. يجب على السلطة الالتزام بتوجيهات وإجراءات المستويات الموجهة - سواء توجيهات وإجراءات المتعلقة بأنشطتها ضمن نطاق صلاحيتها، أو تلك المخصصة لزيادة مستوى الاستعداد لأوقات الطوارئ؛ ضمان وجود الوسائل اللازمة للأنشطة في أوقات الطوارئ؛ تدريب، إرشاد وتحضير نظام القوى العاملة الخاصة بها.

كما هو الحال بالنسبة للهيئات الحكومية الأخرى في إسرائيل، واجهت السلطات المحلية حالة من عدم اليقين أثناء حرب السيوف الحديدية كما واجهت الحاجة إلى تلبية الاحتياجات العادية أو الجديدة التي نشأت في أعقاب الحرب على حد سواء. يعرض هذا التقرير نتائج الرقابة على سير عمل السلطات المحلية خلال حالة الطوارئ وحرب السيوف الحديدية:

- معالجة السلطات المحلية (التي لم تخلى من السكان) لذوي الاحتياجات الخاصة أثناء حالات الطوارئ
- نشاط الخدمة النفسية التربوية للدعم العاطفي والنفسي في الحياة الروتينية وخلال حرب السيوف الحديدية
- القوى العاملة خلال حالة الطوارئ في السلطات المحلية - حرب السيوف الحديدية
- الرد على توجهات وشكاوى الجمهور في السلطات المحلية خلال الأوقات الروتينية وحرب السيوف الحديدية
- استعداد السلطات المحلية للحرائق - رقابة متابعة



فيما يلي استعراض لفصلين من بينها:

• معالجة السلطات المحلية (التي لم تخلق من السكان) للفئات السكانية الخاصة أثناء حالات الطوارئ

بحسب معطيات دائرة الاحصاء المركزية، عاش في عام 2022 في إسرائيل حوالي 1.1 مليون شخص من ذوي الإعاقات المختلفة، وهو ما يقرب 11.5% من إجمالي السكان في إسرائيل، وحوالي 1.2 مليون من كبار السن (65 عامًا فأكثر)، وهو ما يقرب 12.5% من إجمالي السكان في إسرائيل.

تؤثر حرب السيوف الحديدية على جميع مواطني الدولة، وتأثيرها كبير بشكل خاص على الفئات السكانية الخاصة المذكورة أعلاه، والتي تواجه حتى في الحياة الروتينية تحديات معقدة وتعتمد على المساعدات الخارجية من الهيئات الحكومية المركزية والمحلية على حد سواء. إن التحدي الذي واجهته مختلف الهيئات الحكومية المسؤولة عن رعاية الفئات الخاصة ومساعدتها في حالات الطوارئ في بداية الحرب نتج، من بين أمور أخرى، من تعقيد وصعوبة تحديد جميع الفئات السكانية التي تحتاج المساعدة، وليس فقط الفئات السكانية المعروفة للخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية خلال الأوقات الروتينية. في حالات الطوارئ، يجب مواجهة تحدي التحديد الفوري لاحتياجات هذه الفئات السكانية، ومن الضروري إتاحة قدر كبير من المعلومات والخدمات المعدلة خصيصاً لهم؛ ويرجع هذا إلى انقطاع استمرارية المساعدة المقدمة لهم في الأوقات الروتينية وبسبب احتياجات الطوارئ المختلفة. يجب استكمال إجراءات سن أنظمة التي تهدف إلى تنظيم آليات تقديم الخدمات الضرورية لذوي الاحتياجات الخاصة في حالات الطوارئ، ويوصى بأن تعمل الوزارات الحكومية، بالتعاون مع ممثلي السلطات المحلية، على تحديد مجموعات الطوارئ اللازمة لعلاج الفئات السكانية الخاصة في حالات الطوارئ وتحديد المسؤولية عن إنشائها وصيانتها.

كشفت عملية اشراك الجمهور بين فئات سكانية خاصة في عينة غير تمثيلية مكونة من 111 سلطة محلية، فيما يتعلق بالعلاج الذي تلقوه أثناء الحرب، أن مستوى رضا هذه الفئات السكانية عن المساعدة التي تلقوها من السلطات خلال الحرب كان منخفضاً. كما يظهر اجراء اشراك الجمهور أهمية إنشاء اتصال استباقي مع الفئات السكانية الخاصة خلال حالات الطوارئ والحاجة الأساسية لتحسين الرعاية الخاصة بهم وزيادة التعرض وإتاحة الخدمات المخصصة لهم أثناء حالات الطوارئ، من قبل الوزارات الحكومية ذات الصلة والسلطات المحلية.

نظرًا لضعف الفئات السكانية الخاصة في أوقات الحرب، هناك أهمية كبيرة للاستعداد المسبق للوزارات الحكومية والسلطات المحلية في كل ما يتعلق بتحديد هذه الفئات السكانية، تحديد احتياجاتها وإعداد الاستجابات المناسبة، وذلك لتحسين استعدادها لحالة الطوارئ وتقصير وقت استجابتها في تقديم المساعدة في أوقات الطوارئ. على ضوء النتائج التي أثارتها عملية المشاركة العامة، والتي يتعارض بعضها مع نتائج الرقابة على السلطات المحلية التي تم فحصها، يجب على السلطات المحلية تكثيف جهودها لإقامة اتصال استباقي مع الفئات السكانية الخاصة ومنح استجابة لاحتياجاتها في أوقات الطوارئ؛ كل ذلك من أجل تحسين الخدمة المقدمة لهذه الفئات والوفاء بالتزاماتها تجاههم، وخاصة في أوقات الحرب.



• نشاط الخدمة النفسية التربوية للدعم العاطفي والنفسي في الحياة الروتينية وخلال حرب السيوف الحديدية

الخدمة النفسية التربوية هي نظام الصحة النفسية الوحيد الذي يمكنه الوصول إلى كل طفل في دولة إسرائيل، وبالتالي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد ومنع الضائقة النفسية وسط الأطفال والمراهقين. أدت جائحة فيروس كورونا الذي اندلعت في عام 2020 إلى زيادة حادة في معدل الأطفال والمراهقين الذين يعانون من محنة، اكتئاب وصعوبات نفسية أخرى. لقد أثرت أحداث السابع من أكتوبر 2023 وحرب السيوف الحديدية في المقام الأول على الفئات السكانية المتواجدة في دوائر التأثير المباشر، ولكن أيضًا على جميع الأطفال والمراهقين في دولة إسرائيل الموجودين في دوائر التعرض المختلفة، والذين تعرضوا لهجمات صاروخية بدرجات شدة متفاوتة واختبروا آثارًا نفسية أثناء الحرب. وقد كشفت الرقابة أن نسبة الطلاب في صفوف السابع إلى الثاني عشر الذين عانوا من أعراض نفسية جسدية مرة واحدة على الأقل يوميًا، كل يوم تقريبًا، خلال الأشهر تشرين الأول 2023 - كانون الثاني 2024 بلغت حوالي 53٪؛ حوالي 30٪ من الأهل في المجتمع اليهودي لأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و-18 عامًا ليسوا على دراية بالخدمات المقدمة من قبل الخدمة النفسية التربوية في السلطة المحلية التي ينتمون إليها؛ بلغ متوسط مدة الانتظار لتلقي الخدمة الأولية في الخدمة النفسية التربوية حوالي 54.6 يومًا، مقارنة بحوالي 89.7 يومًا في صناديق المرضى وحوالي 36.7 يومًا لدى معالج خاص؛ ووفقًا لدراسة من عام 2021، يقدر العبء على الاقتصاد الإسرائيلي الناتج عن عدم قدرة عامة الناس على تلقي علاج مهني متوفر ومتاح لمحنة نفسية بما يتراوح بين 51 و-61 مليار ش.ج.

يجب على وزارة التربية والتعليم ملائمة حجم القوى العاملة في الخدمة النفسية التربوية مع الاحتياجات التي تظهر على أرض الواقع وتحديد معايير للبيئة المادية والرقمية التي يعمل فيها أخصائيو علم النفس التربوي، مع التركيز بشكل خاص على تطوير أنظمة معلومات معدلة تُتيح تلقي صورة موثوقة لحالة الخدمات في البلاد. لضمان نشاط ناجع ومهني لخدمات علم النفس التربوي في حالات الطوارئ المستقبلية، يُوصى بأن تُجري وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع السلطات المحلية، عملية عميقة وشاملة لاستخلاص العبر من الخبرة المكتسبة خلال حرب السيوف الحديدية.

إن الخدمة النفسية التربوية مسؤولة عن الحفاظ على الصحة النفسية للأجيال القادمة في دولة إسرائيل، وبالتالي على مستقبلها. إن الإضرار بها وأدائها السيء يضر مئات الآلاف الطلاب الإسرائيليين وأهلهم ويحرمهم من الحق الأساسي لتلقي خدمات صحية وتعليمية متساوية ومجانية. إن تطبيق التوصيات المعروضة في هذا الفصل قد يسمح بالحفاظ على خدمات نفسية متينة ونوعية في دولة إسرائيل، سواء خلال الأوقات الروتينية أو في مواجهة التحديات التي تفرضها حالات الطوارئ المتقاربة في دولة إسرائيل.

بالتوازي مع الرقابة في موضوع الحرب، واصل مكتبنا القيام بدوره وإجراء رقابة في مجالات أخرى أيضًا. تضع فصول هذا التقرير نتائج رقابة هامة على جدول الأعمال العام والتي تشكل جوهر عمل السلطات المحلية وتخص مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك مجالات المجتمع، النزاهة، الإدارة السليمة والحيز العام. فيما يلي استعراض لعدة فصول:

• معالجة أقسام الخدمات الاجتماعية للمراهقين المعرضين للخطر

يصف مصطلح "المراهقون المعرضون لسلسلة مخاطر، خطر وانفصال" فئةً متنوعةً من المراهقين، تمتد على نطاق واسع جدًا من حيث حالات الضيق والخطر الذي يتعرضون له. وبالرغم من صعوبة تقدير حجم هذه الظاهرة نظرًا لعدم وجود تعريف موحد وبيانات رسمية حديثة في إسرائيل، فقد



شهدت الفترة من عام 2020 إلى عام 2022 زيادة ملحوظة في عدد البلاغات عن حالات الخطر، وفي عام 2022، بلغ عدد الأطفال والمراهقين المعروفين للخدمات الاجتماعية حوالي 440,000 طفل ومراهق، أي ما يعادل حوالي 14% من إجمالي الأطفال والمراهقين في إسرائيل. في هذا العام، أُحيل حوالي 60,000 بلاغ جديد عن قاصرين إلى علاج الأخصائيين الاجتماعيين، بما في ذلك بسبب اعتداء جسدي (20%)، إهمال (17%) واعتداء جنسي (11%). تشير بيانات وتقييمات المتخصصين في المجالات العلاجية إلى أنه خلال حرب السيوف الحديدية، استمر عدد المراهقين المعرضين للخطر في التزايد، واشتدت حالات الخطر، تنوعت وتفاقت.

تواجه وزارة الرفاه الاجتماعي والسلطات المحلية صعوبة في توفير الاستجابة اللازمة - للاهتمام بسلامة المراهقين المتواجدين في حالات الخطر والانفصال، وتقليص حجم حالات الخطر وشدتها. إن الاحتياجات المتزايدة، مقارنةً بنقص الموارد، التي تقلصت نتيجة الحرب، تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة اقسام الخدمات الاجتماعية على توفير شبكة الخدمات اللازمة للمراهقين المعرضين للخطر.

تدق نتائج الرقابة أجراس خطرٍ مُدوية بشأن معالجة هذه الفئة السكانية. فرغم أن نسبتهم وسط المراهقين تُقارب 14%، فإن أقل من 2% منهم، يتواجدون في أشدّ الحالات تطرفًا، ويتلقون رعاية من الخدمات الاجتماعية. كما يُظهر التقرير فجواتٍ بين سياسة البرنامج الوطني 360° لمعالجة المراهقين المُعرضين للخطر وسياسة وزارة الرفاه الاجتماعي "توجهنا نحو المُجتمع" - والواقع المُتر الذي يظهر في السلطات المحلية؛ بما في ذلك: عدم تطبيق تعريفي مُوحّدٍ ولغةٍ مُوحّدةٍ في مختلف الوزارات بشأن المراهقين المُعرضين للخطر؛ نقص بيانات، عدم تحديد خصائص وصورة للوضع الراهن حول حجم ظاهرة المراهقين المُعرضين للخطر؛ والنقص الهائل في القوى العاملة ونقص في المباني المُخصّصة للأنشطة؛ غياب أو قلة برامج الرعاية المجتمعية وسط السلطات المحلية بسبب عجز الخدمات الاجتماعية عن توفير بيئة داعمة - مما يسبب أحيانًا تفضيل توفير أطر خارج المنزل للمراهقين، خلافاً لسياسة تجنّب الإبعاد عن المنزل وتفضيل تقديم استجابة في المجتمع نفسه.

تشير نتائج الرقابة إلى ضرورة تنسيق العمل سواء بين هيئات الحكم المركزية أو بينها وبين مؤسسات الحكم المحلي. ويتعين على السلطات المحلية الحرص على شمولية في إجراءاتها لتحديد المراهقين المعرضين للخطر، لتجنب السلوكيات الخطرة لدى هذه الفئة السكانية ومعالجتهم من جوانب متعددة ذات صلة، بالإضافة إلى إجراء مناقشات آنية حول هذا الموضوع بالتنسيق مع الجهات العلاجية. لا يمكن قبول حالة يكون فيها العديد من المراهقين المعرضين للخطر - وحتى الأغلبية في بعض السلطات المحلية - غير معروفين لها على الإطلاق. يجب على وزارة الرفاه والسلطات المحلية المبادرة في تخطيط وتنفيذ إجراءات تهدف إلى تحديد المراهقين المعرضين للخطر - في الحيز المادي والحيز الافتراضي. كما يتعين عليها جمع البيانات عن المراهقين الذين تم تحديدهم وتحديد خصائصهم، والعمل على توسيع نطاق الاستجابة المقدمة لهم بما يتناسب معهم - احتياجاتهم، خصائصهم ومخاطرهم المتغيرة - مع زيادة تعاونها في هذا الصدد قدر الإمكان.

• تظليل الحيز العام في المدن

تعتبر خطوات تعزيز التظليل في الحيز العام ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن على ضوء ارتفاع درجات الحرارة المتوقع بحلول نهاية القرن. من المتوقع أن يؤدي هذا إلى ارتفاع وتيرة وتطرف حاد في شدة موجات الحر الشديد وارتفاع في عدد الأيام الحارة ذات درجات الحرارة المرتفعة - وفي المجمع، من المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة في إسرائيل بنحو 3.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن ال- 21 مقارنةً بالمتوسط على مدى العشرين عامًا الماضية. في مثل هذه الحالة، سيصبح المشي في الشارع تحديًا أكثر صعوبة، وسيكون البحث عن ملجأ في مكان تكون فيه درجات الحرارة مريحة أمرًا ميوّسا منه. مقارنةً بالمناطق المجاورة، من المتوقع أن تتعرض المدن لأضرار أكبر بسبب



الطبقة الخرسانية والإسفلتية. لقد تبين أنه لا توجد في إسرائيل حالياً أي توجيهات لتظليل إلزامية للتخطيط أو البناء لتطبيقها على الشوارع والأماكن العامة المفتوحة وأن قياس التظليل في الأماكن العامة في المدن ناقص. كما تبين أن معايير ومستندات السياسات لا تحتوي على توجيهات مبنية على اعتبارات منهجية وحسابية فيما يتعلق بمعدلات التظليل المطلوبة في الحيز العام.

على الرغم من الفوائد العديدة للغابات في المدن بشكل عام وأشجار الشوارع بشكل خاص، إلا أن العديد من المدن الإسرائيلية تعاني من نقص أشجار الشوارع. وحوالي 90% من المدن في إسرائيل تتميز بعدم وجود الظل. تؤدي هذه الحقيقة إلى أضرار ملحوظة جداً بجودة الحياة. تُعد أشجار الشوارع الوسيلة الأكثر فعالية لتبريد المساحات في المدن، والتظليل من خلالها قد يساعد بشكل كبير في مكافحة آثار أزمة المناخ وتحسين الراحة الحرارية في الحيز العام في المدن الإسرائيلية. على ضوء حقيقة أن الفوائد التي تجسدها الأشجار تتحقق بعد حوالي عقد من زراعتها، ولتحقيق الأهداف المذكورة في قرار الحكومة بشأن التظليل (قرار 1022) بحلول عام 2040، فيجب بدأ الإجراءات المقترحة ففياً على المدى القصير لتظليل المدن. يعتبر الحكم المحلي لاعب رئيسي يتمتع بالقدرة على بناء متانة مناخية محلية. إن طبيعة الحياة المزدهرة في المدن تزيد من التعرض لتأثيرات تغير المناخ وبالتالي تتطلب من السلطات المحلية اتخاذ استعدادات مستهدفة. على ضوء الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة، يوصى بأن تعمل السلطات المحلية ضمن نطاق صلاحيتها على تعزيز إجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ سياسات التي ستمكنها من التعامل مع التحديات المتزايدة الناجمة عن الحرارة المتطرفة. يجب على وزير المالية، وزير البناء والإسكان، وزيرة حماية البيئة، وزير الزراعة والأمن الغذائي، وزير الداخلية، رئيس المجلس الاقتصادي الوطني، ورئيس إدارة التخطيط، المسؤولين عن تنفيذ قرار حكومة 1022 بشأن قضية التظليل، العمل على تعزيزها وتنفيذها وفقاً لمجالات مسؤولياتهم المفصلة فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج والتوصيات المقدمة في هذا الفصل.

• تعامل السلطات المحلية مع الخنازير البرية والثعالب في نطاق صلاحيتها

يؤدي انتشار الخنازير البرية والثعالب في المدن وفي المناطق الزراعية وزيادة الاحتكاك بينها وبين البشر إلى أضرار للإنسان والبيئة على حد سواء، سواء كانت أضرار اقتصادية نتيجة إتلاف المحاصيل الزراعية، إتلاف الحدائق العامة والخاصة، الحفر في الحاويات ونثر النفايات، أو الأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات في المدن. تقدر الأضرار التي تسببها الخنازير البرية للمحاصيل الزراعية والبيئة في الولايات المتحدة بنحو 1.5 مليار دولار. علاوة على ذلك، ونتيجة للاحتكاك المتزايد بين البشر وهذه الحيوانات، هناك خطر انتقال أمراض منها إلى البشر والحيوانات في المزارع والحيوانات الأليفة. وتظهر الرقابة أن عدد توجّهات المواطنين لخط المساعدة البلدي في حيفا، القدس، نيشر وكريات تيفعون بخصوص الخنازير البرية خلال الأعوام 2019-2024 بلغ 24,620 - 385 على التوالي. وعلى الرغم من انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع في إسرائيل والعالم، إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى حل نهائي لمعالجتها. كشفت نتائج الرقابة أن إسرائيل لا تمتلك تنظيم قانوني محدد بشأن قضية التعامل مع الحيوانات الغازية، بما في ذلك الخنازير البرية والثعالب، ضمن نطاق صلاحية السلطات المحلية. في غياب التنظيم، فإن التعاون بين السلطة المحلية وسلطة الطبيعة والحدائق هو الذي يحدد حجم معالجة الخنازير البرية والثعالب في كل سلطة، ولكن طبيعة المعالجة تخضع لقرار قيادة السلطة.

يوصى بأن تعمل وزارة حماية البيئة وسلطة الطبيعة والحدائق على تنظيم معالجة الخنازير البرية والثعالب ضمن تشريعات بطريقة تحدد مجالات المسؤولية والصلاحيات لكل من الجهات المسؤولة عن التعامل مع هذه القضية وأن تضمن أيضاً تحملها العبء المالي المرتبط بذلك. كما



יוצא בן נעמד הנהג המענייה העלג המטקמל وتواصل فيه، وأن تدرس فعالية الإجراءات المتخذة في إطاره. وذلك بهدف الحد من الصراع بين الخنازير البرية والثعالب وسكان السلطات، وتقليل الأضرار التي تلحق بالبشر، للحفاظ على رفاهية السكان وتحسين نوعية حياتهم، مع تقليل الضرر الذي يلحق بهذه الحيوانات.

• رقابات متابعة

تعد متابعة تصحيح أوجه القصور التي أثرت في التقارير السابقة أداة مهمة تهدف إلى التأكد من أن الهيئات الخاضعة للرقابة قد قامت بالفعل بتصحيح ما هو مطلوب. يقدم هذا التقرير النتائج المستمدة من خمس عمليات رقابة متابعة:

○ التعامل مع ظاهرة العنف بين الزوجين

منذ أكثر من ثلاثة عقود، تعمل دولة إسرائيل بشكل استباقي للتعامل مع ظاهرة العنف الأسري، بما في ذلك العنف داخل العلاقة الزوجية. يأتي ذلك اعتراقاً بمسؤوليتها والتزامها على المستوى الوطني بحماية ضحايا العنف داخل الأسرة، ومعالجتهم ومعالجة مرتكبي العنف، وإعادة تأهيلهم. يشارك في هذا الجهد أصحاب وظائف في هيئات الحكم المركزي، بالتعاون مع زملائهم في الحكم المحلي، ومن الواضح أنهم يفعلون ذلك بكل تفانٍ وانطلاقاً من شعورهم بالرسالة العامة والشخصية. لقد أدت حرب السيوف الحديدية التي اندلعت في تشرين أول 2023 إلى زيادة التحديات المرتبطة بالتعامل مع ظاهرة العنف بين الزوجين.

في عام 2021، نشر مكتب مراقب الدولة تقرير بعنوان "التعامل مع ظاهرة العنف بين الزوجين". وتبين رقابة المتابعة، التي تنشر نتائجها الآن، إلى أنه على الرغم من تصحيح بعض أوجه القصور التي أثرت في الرقابة السابقة، لا تزال هناك فجوات تتطلب اتخاذ إجراءات، ومواصلة تصحيحها. على سبيل المثال، إن الإجراءات المخصصة لتحسين التعامل مع الظاهرة، والتي كان من المفترض أن تقود، وفقاً لتوصيات التقرير السابق، النظام الوطني لمعالجة ظاهرة العنف الأسري واللجنة الوزارية الدائمة التي تشكل جزءاً من هذا النظام، لم تُتخذ على الإطلاق، أو لم تُصحح أوجه القصور في شأنها إلا إلى حد ضئيل. ولم يتم ترسيخ تعريف متفق عليه بشكل رسمي لظاهرة العنف الأسري رسمياً في أحكام القانون أو الأحكام التنظيمية الأخرى التي تحدد الأساس القانوني والمهني للتعامل مع الظاهرة، كما لم يتم استكمال التعديلات التشريعية اللازمة لتنظيم نقل المعلومات بين جهات العلاج وجهات إنفاذ القانون، والتي تعد ضرورية لضمان استمرارية العلاج والتنسيق بين الهيئات. كما لم يتم صياغة أي استجابات إضافية للسجناء المفرج عنهم غير المناسبين لبرامج إعادة التأهيل المجتمعي بعد إطلاق سراحهم أو رافضي المشاركة فيها.

○ استعداد السلطات المحلية للحرائق

إن التعامل مع الأحداث الطارئة القوية وواسعة النطاق في الجبهة المدنية لدولة إسرائيل، سواء أثناء الحرب أو أثناء العمليات الروتينية، يتطلب استعداد مسبق على المستوى النظامي والتنظيمي من قبل العديد من الهيئات وتجميع موارد وطنية. منذ بداية حرب السيوف الحديدية، أدى اجتماع حالات الطوارئ الحربية والمدنية إلى حرق ما يقرب من 200,000 دونم من الغابات والأحراش في شمال البلاد في أقل من عام، مما تسبب في أضرار جسيمة للمحميات الطبيعية، من بين أمور أخرى، الإضرار بالحيوانات والنباتات.



في عام 2018، نشر مكتب مراقب الدولة تقرير رقابة خاص حول موضوع "استعدادات السلطات المحلية للحرائق، وأدائها خلال موجة الحرائق في تشرين الثاني 2016، تعويض الضحايا والتكاليف التي تكبدها الاقتصاد". كشفت رقابة المتابعة، التي تنشر نتائجها الآن، أنه لم يتم تصحيح بعض أوجه القصور، من بين أمور أخرى، لم تتم المصادقة بعد على أنظمة متعلقة بحماية البلدات من حرائق الغابات، بسبب غياب مصدر ميزانية لتنفيذها؛ ووافقت الحكومة بموجب قرار 1091 لعام 2022 على ميزانية لتسعة من أصل 81 منطقة معرضة لخطر مرتفع. وقد اتخذت اثنتان من السلطات المحلية التي تم فحصها - حيفا وزخرون يعكوف - إجراءات لتصحيح أوجه القصور التي أثبتت في التقرير السابق، ومع ذلك، في موعد انتهاء رقابة المتابعة، لم يتم إنشاء مناطق عازلة بعد في مناطق واسعة حددتها سلطة الإطفاء بأنها عالية الخطورة لحرائق الغابات وأراضي الأحرار في نطاق صلاحية السلطتين. لم تقم بلدية يوكنعام عيليت بإعداد خطة للحماية من الحرائق، خلافاً لتعليمات سلطة الإطفاء. قامت بلدية حيفا بإعداد طريق وصول إضافي في حي مغلق واحد فقط. نظراً للأهمية الكبرى للمناطق العازلة في إبطاء تقدم جبهة الحرائق، إنقاذ الأرواح، إخلاء السكان من منازلهم، تقليل خطر الأضرار التي تلحق بالممتلكات، يتوجب على وزارة الأمن القومي، سلطة الإطفاء، بلدية حيفا، والمجلس المحلي زخرون يعكوف، بذل كل ما في وسعها لإعداد المناطق العازلة في أقرب وقت ممكن. يجب على الوزارات الحكومية وجميع الجهات ذات الصلة، بما في ذلك وزارة الأمن الوطني ووزارة الداخلية، التعاون فيما بينها لتنظيم أنظمة لحماية البلدات من الحرائق، والتي تعتبر أنظمة منقذة للحياة.

تعاامل السلطات المحلية مع المباني الخطيرة

يمكن أن تتحول المباني الخطيرة التي لا تتم معالجتها إلى "قنبلة موقوتة"، تعرض كل من حولها للخطر. ويتفاقم الخطر بسبب تواجد دولة إسرائيل في منطقة معرضة لزلازل ذات شدة كبيرة وبسبب الصراع العسكري الذي تشارك فيه. خلال حرب السيوف الحديدية، تم إطلاق صواريخ ومسيّرات من قطاع غزة، لبنان، اليمن، إيران، العراق وسوريا تجاه مناطق واسعة في إسرائيل. تشير بيانات ضريبة الأملاك إلى أنه حتى نهاية شهر آذار 2025، تم تقديم 45,798 دعوى مقابل الأضرار المباشرة التي لحقت بالمباني خلال حرب السيوف الحديدية، وبحسب تقييم إدارة صندوق تعويضات ضريبة الأملاك، فإن حوالي 95% منها أسفرت عن تعويضات بقيمة حوالي 1.5 مليار ش.ج. مقابل هذه الأضرار وحدها. تشير سجلات صندوق التعويضات إلى أنه حتى نهاية شهر آذار 2025، تعرض 1342 مبنى لأضرار جسيمة. بحسب التقديرات، يوجد في إسرائيل نحو 80,000 مبنى مكون من ثلاثة طوابق أو أكثر، بما في ذلك نحو 810,000 شقة تم بناؤها قبل عام 1980 والتي لا تلبى معايير مقاومة الزلازل الإلزامية. إن معالجة المباني الخطيرة تتطلب تقويتها بشكل عام ومقاومتها للزلازل بشكل خاص. علاوة على ذلك، فإن اعتماد الإجراءات المثلى للتعامل مع المباني الخطيرة أمر ضروري في إعادة تأهيل المباني بعد الحرب.

في عام 2022 نشر مكتب مراقب الدولة تقريراً حول "تعاامل السلطات المحلية مع المباني الخطيرة". إن رقابة المتابعة، التي تُنشر نتائجها الآن، ترسم صورة قاتمة، مفادها أنه على الرغم من خطورة أوجه القصور التي أثبتت في التقرير السابق، وعلى الرغم من حقيقة أن مكتب رئيس الحكومة قد حدد بالفعل في عام 2021 الفراغ السائد في معالجة القضية، وعلى الرغم من المناقشة في لجنة شؤون رقابة الدولة في الكنيست، وفي ظل الحرب التي تسببت في أضرار جسيمة للمباني، بعضها إلى درجة الحاجة إلى هدمها - على الرغم من كل هذا، لم تقدم معالجة القضية. تم تصحيح بعض أوجه القصور بالفعل، إلا أن العديد من أوجه القصور لا تزال قائمة. يجب على مكتب رئيس الحكومة ووزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة البناء والإسكان ووزارة التربية والتعليم التحرك دون تأخير لتنظيم التعاامل مع المباني الخطيرة وبالتالي حماية الأرواح



البشرية. يُطلب من السلطات المحلية التي تم فحصها - بلديات بئر السبع، بات يام وكريات يام - وكذلك جميع السلطات في إسرائيل، اتخاذ إجراءات فورية لضمان إدارة مجال التعامل مع المباني الخطرة على النحو الأمثل، وأن تقوم السلطة المحلية بالفعل باستخدام صلاحياتها بذكاء للعمل على حماية أرواح سكانها في مجال التعامل مع المباني الخطرة.

كما أُجريت عمليات رقابة متابعة بشأن قضايا إزالة النفايات والتخلص منها في السلطات المحلية؛ إمدادات الكهرباء في السلطات المحلية الدرزية في هضبة الجولان.

يتضمن التقرير مجموعة متنوعة من المواضيع، وتتناول هذه المقدمة فقط بعض الفصول التي تظهر فيه. يفتح كل فصل من فصول التقرير أمام الجمهور، بما في ذلك صناع القرار، نافذة على أنشطة الحكم المحلي في إسرائيل، والتي تؤثر خدماتها بشكل مباشر على نوعية حياة ورفاهية السكان وعلى وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

تطلب إعداد التقرير جهوداً كبيرة من قبل موظفي شعبة رقابة الحكم المحلي، وموظفين في شعبة المقر في مكتب مراقب الدولة. وقد عمل جميع هؤلاء على إعداده بمهنية تامة، بعناية، إنصاف ودقة، ويقومون بدورهم العام بإحساس حقيقي بالرسالة. أشكرهم.

إن واجب السلطات المحلية والهيئات الرقابية الأخرى ذات الصلة هو التصرف بسرعة وفعالية لتصحيح أوجه القصور التي أثارها هذا التقرير من أجل تعزيز الخدمة العامة في إسرائيل وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان الإسرائيليين. من المهم أن تدرس كافة السلطات نتائج التقرير وأن تعمل على تصحيح ما يلزم تصحيحه لديها.

سنواصل الصلاة ونأمل انتصار جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الدفاع، عودة المختطفين إلى منازلهم، شفاء الجرحى، وأيام هادئة وسلمية.

متياهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوض شكاوى الجمهور

القدس، تموز 2025

